



تدهور سعر صرف الريال اليمني

التاريخ: ٩ يوليو ٢٠٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

تابع منتدى رواد التنمية الاهتمام الكبير الذي لقيه تقريره المختصر الأخير الصادر بتاريخ ٧ يوليو ٢٠٢٠م والذي لخص مخرجات نقاشات المنتدى حول قضية تدهور سعر صرف الريال اليمني، والنقاشات البناءة التي أثارها التقرير في أوساط المعنيين والمهتمين بالشأن الاقتصادي في اليمن، في انعكاس واضح لرسالة المنتدى القائمة على إشراك وتعزيز الأصوات اليمنية ذات الخبرة والمعرفة في مناقشة القضايا ذات الأهمية في اليمن.

وفي هذا الإطار يرغب المنتدى في الرد على الاستفسارات التي وصلته بخصوص أحد الإجراءات المذكورة في تقريره الأخير لمعالجة ظاهرة انقسام السياسة النقدية في اليمن، وتوضيح التالي:

- أن هناك تداعيات كبيرة لا تخفى على أحد لوجود بنك مركزي بإدارتين مختلفتين، وسياستين نقديتين منفصلتين، وعدم اعتراف بالفئات الجديدة من العملة في بعض المناطق مما أدى إلى وجود سعرين للريال اليمني وتأثير ذلك على حياة المواطن البسيط، فضلاً عن رفض السلطات المحلية والقوى المسيطرة على بعض المناطق الالتزام بتوريد الإيرادات إلى الحسابات المخصصة لذلك في البنك المركزي، وعليه فإن إيقاف تدهور سعر الريال اليمني يعتمد بشكل أساسي على توافق الأطراف السياسية حول إدارة وسياسة نقدية موحدة على كامل التراب اليمني، وإن الشكل الأفضل لهذا التوافق هو في تشكيل مجلس إدارة متوافق عليه من الجميع لإدارة البنك المركزي والسياسة النقدية في عموم البلاد.
- في حالة استمرار عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق لتشكيل مجلس إدارة للبنك المركزي متوافق عليه من الجميع يقود السياسة النقدية في عموم اليمن، فقد تطرقت نقاشات المنتدى إلى خيار آخر وهو تشكيل لجنة تنسيقية متفق عليها من الأطراف تقوم بالتنسيق بين الإدارات المختلفة للبنك المركزي لحل إشكالية صياغة وتطبيق السياسة النقدية بشكل موحد على كامل التراب اليمني. ويؤكد المنتدى أنه ليس المقصود أن تستبدل هذه اللجنة التنسيقية إدارة البنك المركزي أو تنتقص من صلاحيات وسيادة البنك المركزي، وإنما يتركز عمل هذه اللجنة على التنسيق وحل الإشكالات الناتجة عن تعدد السلطات في ظل وضع الحرب القائمة في اليمن، ويمكن للأطراف السياسية المعنية الاتفاق على صلاحيات هذه اللجنة وعضويتها حيث لا يمكن أن تنشأ هذه اللجنة إلا في ظل اتفاق سياسي حولها من الأطراف المعنية.
- وهذه اللجنة بطبيعة الحال هي حل مؤقت وظرفي في مقترح لمراعاة الظروف الاستثنائية القائمة وضرورة إنقاذ ما يمكن إنقاذه وتجنيب المواطنين والمواطنات في بلدنا الحبيب من تأثيرات الانهيار الاقتصادي الذي يصل إلى كل بيت، مع أمل الجميع بالعودة في القريب العاجل إلى الحلول القائمة على المؤسسة والحكم الرشيد.

وفي الختام يشكر المنتدى اهتمام جميع متابعيه ويعيد التأكيد على استعداد الدائم للتوسع في نقاش أي من النقاط المنشورة في إصدارات المنتدى مع أصحاب الشأن والمعنيين والمهتمين.